

رواه مسلم اي بالمعنى في غير سور المهيمة بسور الكلب وفي رواية ان كان الاول  
وفي حديث اخر ان الواحدة خمسة وخمسة وذكر الحديث الثاني بعد الاول لانه لم  
لان الاول عام نص في المصود وهو الطهارة والباقي خاص وليس  
فيه ولا يعم الطهارة الا ان كان ذلك لسبب خروج هذا الفرد  
اخاص من العام نزع فضولها اي قلها وارتبها والفضول جمع فضل  
كقولهم جمع قلس ولا يجوز ان يكون بعد الدبع باتفاق ان كان من غير  
ما كوله وعلى الاصح ان كان من ما كوله واما قبل الدبع فلا يحمل بانواع  
وهذا كله في جلد الميتة اما جلد المفكاة فيجوز قبل الدبع لانه من جنس  
اللحم ويجوز بعد الدبع ان لم ينضر وعظم الميتة اي يقينا قد حمل  
في الميتة مما لا يوهل اذا ذبح ذبحه حرام ولو لا جلد جلد او اراحتة من  
طول احمية الامان نص الشرح على جوار قتلته او نديه وقوله ما يوهل ويجه  
لعبره كله حرام بان ذبحه لاجل جلد او للصيد بلحمة ولا يكون بذلك  
ميتة على المعتد ولكن المنفصل من اي جزء من الاضافة للميتة  
الاشعرية هنا استخمان الاول الا الاذي وفيها مسامحة لانه استثنى  
من العظم والشعر جملة الاذي وان كان صحيحا في المعنى والساقية  
الاشعر الاذي وفيها مسامحة لانه اخرج الشعر فقط وسكت عن بقية  
الاجزاء فمقتضاها انها خمسة مع انها طاهرة وهذا بالنظر لكلام المتن  
في حد ذاته وان حمل الشعر مضافا لما كوله الذي قدم مع انها كانت  
متعلقة بلنظراذي فكان الاول للحم ان يبقها اخله على الاذي  
ثم يذكر حكم شعر الماكول بعبارة مستقلة بان يقول وسئل شعر الاذي  
شعرا لما كوله الشعر اوصوفه ولو اختلفت الاشياء وخرج بالشعر  
العين والظفر والسن فان كان بعد التدكية فذلك وان كان بعد الموت  
ثم اعلم ان من هذا الى اخر الفصل كلام في غير جملة ذلك يجمل

قول الافاقية لو قد يقال فادبر  
التقوية في وليس فيه والتبر  
الطهارة قد يقال ان الانتفاع  
العام لا من الطهارة في الاذن  
يقال في تفسيره نظر تمبر

ظاهر ان لفظ شع الذي بعد  
الامن كلام المتن وهو كذا  
في بعض النسخ كما انها بالمد  
الاسوداه

قول فان كان بعد التدكية في الشعر  
ان يقول بدل هذا التقدير فانها  
ان اخذت في حال الحياة فخمسة  
الشعر والافاقية موافق لها في التفسير  
الذي ذكره تامل

للغاية

للغاية لانه سمي في باب النجاسة وتركيب اللحم عنده لانه ذكر قسرين  
وفضل بينهما ذكر النجاسة وفضل فيه فلو قال ثم اعلم ان الاعيان جاهد  
وحوان وفضلات فاجها وكله طاهرا لانه لو كان احسن وانما يحصل  
الانتفاع اي بالنظر للأكولات اذ لو لم تكن طاهرة لم يحصل الانتفاع اصلا  
وقوله او بكل بالنظر للملحوس والمنزوع اذ لو لم يكن طاهرا لم يحصل  
الانتفاع لحمه ليس وفرش الجنس وان حصل الانتفاع من جهة اخرى  
كل مسكوك قد يخرج غيره فطاهر وقوله ما يع قد يخرج اجماعا كالميتة  
والبئح وهذا ايضا على انها مسكوك وقيل محذرات فلم يدخلها لاجل ما يع  
لاخرها اذا ولع ببيع اللام وكسرهما من باب ورس وسبع وقع  
ان يفسله في تاويل مصدر خبر طهور طهارة بحيث الاضافة على  
معنى اللام يلهي اي يخرج لسانه من شدة الحر والتعب لانه  
اسوا حالا اي لانه لا يحمل اقتناؤه مع تاتي الانتفاع به ولو معلما وانا  
استدل بالقياس ولم يستدل بقوله تعالى اولم خنزرفانه رجمي ان  
لانه ليس نصا لاحتمال عمود الضمير على اللحم ولذلك قال بعضهم ليس  
لناده ليل واضع على نجساته واما الزيادة التي حاصله ان فيه تولين  
ويتبين على الاول انه لا فرق بين ان يؤخذ في حال الحياة او بعد الموت  
او بعد التدكية ومحل طهارته على الثاني ان اخذ منه حال حياته  
والا فهو نجس وفارته طاهرة اي ان اخذت حال الحياة ولو فعل  
فاعل وتكون كالرئيس او بعد التدكية ولو احتمل ان كانت من  
ميتة فنجسة ومسكوكا لم يتهدى للذوق والافطاهر والاصح طهارة  
ميتي غير الكلب الكذا بيوضها ايض وتسايل هذا القول يقول  
بتجاسة كل الميت ومحل اختلاف في غير ميتة صلى الله عليه وسلم وغير  
المتى الذي خلق منه واما ما هو طاهر بانفاق قال تعالى لينا في